

اخبار

موظفو وعمال مرفأ بيروت
يعلقون إضرابهم

علّق موظفو وعمال مرفأ بيروت إضرابهم التحذيري الذي بدأه صباح أمس، وكان مقرراً أن يستمر حتى اليوم، وذلك بعد الوعد الذي قطعه رئيس الحكومة تمام سلام ب«عدم وضع أي نفايات في المنطقة AB في المرفأ كموقع لتجميع النفايات»، بعد اتصال هاتفي مع وزير الصحة وائل أبو فاعور.

وفي هذا السياق، أعلن نقيب موظفي وعمال المرفأ بشارة الأسمر أن «تعليق الإضراب لا يعني إلغاءه»، محذراً من أن «أي عودة عن القرار ستؤدّي إلى إقفال المرفأ من جديد». وتحدث وزير الاقتصاد آلان حكيم، معلناً رفضه التام «لهذه الكارثة»، ودعمه «للمتحرّكات التي يقوم بها العاملون في المرفأ بشكل موحد»، داعياً سكان المنطقة إلى «جبه هذه الكارثة البيئية عبر رفض أي محاولة لتجميع النفايات». وقال: في خلال تفقدنا للمنطقة AB، وجدنا زناًراً من النفايات يحيط بها، وبدل أن تكون ثلاثية الأبعاد أصبحت خماسية الأبعاد.

وأعلن المجتمعون:

- اللجوء الى الإضراب الفوري المفتوح في حال العودة الى طرح استعمال الباحة AB أو أي باحة في الحرم المرفئي أو محيطه، ولا سيما خلف الأسواق الاستهلاكية وسوق السمك المجاور لنهر بيروت.

- تأليف لجنة مراقبة دائمة من النقابات المعنية العاملة في المرفأ، للإشراف على حسن تنفيذ ما أعلن عنه الرئيس المدير العام لمرفأ بيروت، نقلاً عن رئيس مجلس الوزراء.

- الطلب والإصرار على نقل وإزالة ما تكس من نفايات عند مدخل المرفأ الشرقي، ولا سيما القريبة من المطاحن لما تشكله من خطر على الأمن الغذائي وعلى صحة الموظفين والعاملين والمتعاملين مع المرفأ.

نقابة المستشفيات: مرسوم
توزيع الاعتمادات عالف

أوضحت نقابة المستشفيات أنه «في ظل التعثر الذي يصيب العمل الحكومي والذي يؤثر بشكل مباشر على تقديمات الخدمات الاستشفائية للمواطنين، لم يصدر لغاية اليوم في الجريدة الرسمية مرسوم توزيع الاعتمادات للاستشفاء على نفقة وزارة الصحة بسبب عدم اكتمال تواقع كافة الوزراء عليه الذي وافق عليه مجلس الوزراء بتاريخ 2015/7/9.

وأضاف المجتمعون «لهذا السبب لم توقع وزارة الصحة بعد عقود الاستشفاء مع المستشفيات الخاصة عن سنة 2015 على الرغم من مرور تسعة أشهر تقريباً من السنة. وعلى الرغم من ذلك، فالمستشفيات تستمر في استقبال المرضى من دون أي تغطية قانونية أو مالية وذلك تفادياً لوقوع أزمة صحية كبيرة تطال المواطنين جميعاً ولا سيما الفقراء منهم».

واعترفت النقابة أن «المستشفيات لا يمكنها الاستمرار والأمر على ما هي عليه لأن ذلك يعرّض حقوقها للضياع ولا سيما أن ما يقارب 180 مليار ليرة تشكل مستحقات عائدة لما بين سنة 2000 و2011 لا تسد للمستشفيات، وأيضاً بسبب عدم اتخاذ القرارات اللازمة في مجلس الوزراء».

ماركس ضد سبنسر

حرب عملة عالمية؟

غسان ديبه

«ليس المهم ان تكون القطعة بيضاء او سوداء، مادامت تصطاد الضلّان»

دينغ هسياو بنغ

هز قرار المصرف المركزي الصيني بخفض سعر صرف اليوان تجاه الدولار الأميركي، الاسبوع الماضي، الاسواق المالية العالمية، وبت الخوف في اوساط البلدان الراسمالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، من اندلاع حرب عملات عالمية، وهي الاقرب من الناحية الاقتصادية لحرب عالمية حقيقية. لهذه الحادثة دلالات عدة، أولاها المسافة التي قطعها الصين منذ بدء الاصلاحات الاقتصادية التي اطلقها دينغ هسياو بينغ تحت عنوان «ان اي شيء يدعم الاشتراكية لهو اشتراكي»، ان انتقلت الصين منذ ذلك الوقت من بلد كبير ذي ايدولوجيا جذابة، لكن فقير اقتصاديا، الى اقوى قوة اقتصادية في العالم، تجاوز اقتصادها اقتصاد الولايات المتحدة بحسابات القدرة الشرائية، ومن المتوقع تجاوزه بحسابات الدولار الاميركي في 2026. هذا الانجاز التاريخي قل مثيله في التاريخ الاقتصادي، وهو يشبه في مضامينه وعلاماته التاريخية ففرة بريطانيا اثر الثورة الصناعية والثورة الفكرية، لادام سميت، لتصبح البلد الراسمالي الاول بامتياز، ولتتصدر الولايات المتحدة البلاد الراسمالية بعد الحرب العالمية الثانية، والانطلاقة الكبيرة للاقتصاد السوفياتي منذ الثلاثينيات حتى الستينيات

من القرن العشرين. الصين اليوم اصبحت المحرك الاساسي والثقل المركزي الصناعي في العالم، واصبحت حصصها من التجارة العالمية والتصنيع على المستوى العالمي، كبيرة. والتصنيع أهمية كبرى، ان إنه على الرغم من أن البعض يعتقد ان اليوم هو عصر الاقتصاد الرقمي او المعرفي او الاخضر الخ، وأن الخدمات هي الاساس في الاقتصاد، يبقى التصنيع أساس خلق الثروة من اجل تطوير او الحفاظ على مستوى المعيشة، ومن اجل خلق التكنولوجيا التي هي اساس النمو الرأسمالي، الذي بدونها ينهار النظام برمته.

الدلالة الثانية أن الاقتصاد الصيني بدأ يواجه افقا من الحدود لنموه العالي، الذي تراجع هذه السنة الى 7%، وهو على الرغم من كونه خياليا اذا قارناه بمعدلات النمو حول العالم (الاقتصاد في منطقة اليورو نموه 0,3%)! الا انه اقل من معدله التاريخي الذي بلغ الـ 9%. وكانت القيادة الصينية قد حددت ما سمته سمة الاقتصاد في المرحلة المقبلة على انه «الطبيعي الجديد» (new normal) إعدادا لقبول الشعب الصيني هذا الانخفاض في النمو، وعملية البدء باعادة التوازن الى الاقتصاد للاحية زيادة الاستهلاك الداخلي، وذلك عبر رفع الاجور وخفض الادخار العالي، الا ان الازمة الاخيرة في الاسواق

خروتشوف عن
تفوق الاشتراكية على
الراسمالية: «اننا
سنقبركم»

المالية، وخسارة الكثيرين لمخدراتهم، كما التباطؤ في الانتاج الصناعي والتصدير، الذي سجل أخيرا، جعلت الصين تذهب الى الخيار التقليدي، وهو خفض سعر صرف العملة، ما يعكس ضعفا داخليا، الا انه عكس قوة خارجية للاقتصاد الصيني.

الدلالة الثالثة هي ان العالم الرأسمالي لا يزال عرضة لحرب عملات، على الرغم من تجاوزه لهذه الامكانية ببعيد الازمة العالمية في 2008، على عكس ما حصل في الثلاثينيات بعد الكساد العظيم، حيث اتبعت البلدان الرأسمالية «سياسة افقار الجيران»، بحيث تحاول الدول عبر خفض قيمة عملتها حل مشكلة الطلب الناقص داخليا عبر التصدير الى الخارج، ومن المفارقة ان دولة او دولتين تستطيع فعل ذلك، الا انه عندما تحاول جميع الدول ذلك، فان النظام يتوقف عن العمل، وبهذا السباق تشتعل الحرب الاقتصادية. في الثلاثينيات زادت هذه الحرب التوتر القائم اصلا في العلاقات بين الدول، الذي اوصل الى الحرب العالمية الثانية. اما الان، فالصراع العالمي بشأن التجارة والاسواق بدأ بالفعل على الرغم من تطمينات بن برنانكي، حاكم الاحتياطي الفدرالي الاسبق، في 2013 من ان السياسات النقدية في الدول الرأسمالية بعيد الازمة الاخيرة ليست «افقار الجيران»، بل هي ذات منفعة للجميع، او سياسات «اغناء للجيران»، طبعاً نسي برنانكي ان من بين «الجيران» دولاً مثل الصين ودول البريكس، وهي من الخاسرين، وبالتالي عندما يتطلب وضعها الداخلي ذلك، فإنهم ستلجأ الى الرد بالمثل، ان يتوقع البعض ان يخفض اليوان بحوالي 10%

خدمة للاهداف الصينية المستجدة. في كتابه «حروب العملات» يصف جايمس ريكاردز كيف ان الولايات المتحدة تستعد لمخاطر عالم جديد عبر محاكاة حول حرب عالمية جرت في احد المختبرات الاميركية، التي تجري فيها محاكاة الحروب لمصلحة الجيش الاميركي، ولكن هذه المرة هي حرب عملات ومال، تجري فيها محاولة صد هجمات تتحرك في اسواق العملات والذهب والاسواق المالية، بهدف زعزعة استقرار الاسواق المالية للدول الراسمالية والولايات المتحدة، واصل هذه الهجمات هو روسيا. في الواقع اليوم يتمللمل المارد الصيني قليلا فيهتز العالم وترتعد فرائص الولايات المتحدة واوروبا، ليس لانها ترتعب بسهولة، بل لانها تعلم ان قيادتها للعالم على المحك، وان المارد الشيوعي الذي وان سلمنا جدلا ان اقتصاده رأسمالي، الا ان السيطرة السياسية والاقتصادية للحزب الشيوعي، التي من الناحية التاريخية تهين القاعدة المادية للاشتراكية، قد تحسم الصراع التاريخي بين منظومة تندثر ومنظومة جديدة تخلق، وتحقق بمفارقة ما قصده خروتشوف عن تفوق الاشتراكية على الرأسمالية في ذلك اليوم التشريفي في موسكو، عندما قال للديبلوماسيين الغربيين «اننا سنقبركم».

العمالي العام في عام 1987، وحملها مسؤولية تاريخية بعد هذا المؤتمر في قيادة معركة مطلبية كبيرة تجمع فيها كل المتضررين من سياسات السلطة الاقتصادية والاجتماعية. دعا قاسم الهيئة إلى الإعداد لمؤتمر نقابي فعلي، خلال شهر، ومن ثم عقد أكثر من مؤتمر بعد ذلك تماماً كما فعل الاتحاد العمالي في المرحلة الغابرة، إذا كانت فعلاً تطرح نفسها بديلاً للاتحاد. وقال: «فلتفضل هيئة التنسيق وتنزل إلى الشارع، فالناس تنتظر من يقودها». النقابي حنا غريب هو أيضاً بظن أن الناس تريد من هيئة التنسيق أن تفعل شيئاً وأن لا «يكون مؤتمرها مجرد مهرجان خطابي ورقم في مسلسل مؤتمرات، لكن هذا يتطلب وضع خطة تحرك واضحة مع روزنامة

حسن مقلد الذي كانت له مداخلة في المؤتمر. في كلمته، أوصى حيدر بتعطيل كامل وشامل على كل المستويات والصعد بعد منتصف تشرين الأول من دون أن يحدد شكل هذا التعطيل. رفض توصيف عدم تصعيد هيئة التنسيق لتحرركاتها في الأشهر الماضية، بالضعف أو التردد، بل كان. كما قال: إحساساً بالمسؤولية تجاه المواطنين! حيدر اقترح تأليف لجنة متابعة لتنسيق الجهود وتنظيم التحركات للضغط على المسؤولين للقيام بواجباتهم في تفعيل عمل المؤسسات ومعالجة قضايا الناس الحياتية والمعيشية. النقابي محمد قاسم بدا متفائلاً حين شبه هيئة التنسيق اليوم بالاتحاد

وللموارد والطاقت، والاقترام غير المسبوق لاسواق العمل في كافة المجالات بأجور أدنى بكثير من أجور اللبنانيين.. تفاقت البطالة بين القوى العاملة اللبنانية، ولحقها انخفاض في القوة الشرائية لدى الأسر اللبنانية التي طاولتها تلك البطالة، والتي تمثل العمود الفقري للاستهلاك، وخاصة في ضوء هشاشة الاستهلاك المباشر من جانب النازحين ولا سيما في قطاعات السلع غير الحيوية».

والمرافق الحيوية: ماء وكهرباء، الوضع الاجتماعي والاقتصادي والمعيشي، تفعيل عمل الإدارات العامة والبلديات ومواجهة الفساد والرشوة. في مجال آخر، علق بعض المشاركين على ما سمّوه «استلشاء» اتحاد نقابات المهنة الحرة بتلبية الدعوة إلى المؤتمر، إذ قارنوا بين حجم حضورهم أمس وحضورهم التمثيلي في مؤتمر هيئات أصحاب العمل. فبعدما كان مقرراً أن يحضر نقيب المحامين جورج جريج ويلقي كلمة، أرسل ممثلاً عنه هو عضو مجلس النقابة معروف مزهر الذي اعتذر بداية عن عدم إلقاء كلمة، ثم قرر أن يصعد إلى المسرح لينقل تحية النقيب ودعمه للمؤتمرين فحسب، وقد حضر ممثل آخر عن نقابة المهندسين. في المقابل، غاب الخبير الاقتصادي

